لبحث فك ارتباط القوات المتحاربة على جبهة قناة السويس ، قال الرفاعي في عمان : ان موضوع فصل القوات المتحاربة في الشرق الاوسط « يجب الا يكون مقصورا على جبهة واحدة فقط بل يجب ان يشمل جميع الجبهات العربية مع اسرائيل بما فيها الاردن » (الدستور ١٩٧٣/١٢/٢٤) . وكان التلفزيون الاردني قد بث مقابلة خاصة مع زيد الرفاعي رئيس وفد الاردن ، سجلت في جنيف خلال انعقاد المؤتمر ، وجاء فيها قوله « انه بحث موضوع اشتراك الاردن في فصل القوات المتحاربة مع الامين العام لهيئة الامم المتحدة ومع معظم الوفود التي اشتركت في مؤتمر جنيف . كما انه اثار هذه المسألة في الجلسة المغلقة التي عقدها المؤتمر . واضاف يقول انه لم يجد اية معارضة من اي فريق لوجهة نظر الاردن هذه » . ودلل الرفاعي على وجهة النظر هذه ، مرة اخرى ، بأن نهر الاردن يضيق عرضا عن قناة السويس وان الجيشين متقابلان وجها لوجه ، وانه قد حدث بينهما في السابق عدة حروب (الدستور ١٩٧٣/١٢/٢٤) .

ويفهم من هذا التصور الاردني لمسألة انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية المحتلة عن طريق « فك ارتباط » القوات الاردنية ــ الاسرائيلية في منطقة الاغوار ، انه ستجري انسحابات اسرائيلية الى الخلف مقابل انسحاب القوات الاردنية من خط المواجهة ، وبذلك تدار اية منطقة يجري انسحاب اسرائيلي منها مستقبلا، بواسطة الشرطة او رجال البادية ، وتفرض فيها الادارة المدنية الاردنية تدريجيا ، وتدار سياسيا في المستقبل بمعزل عن الممثلين الشرعيين الحقيقيين لسكانها الفلسطينيين ، ونعني بذلك منظمة التحرير الفلسطينية . اي ان الامر كما وصفته احدى صحف الضفة الغربية بأن « تسليم وتسلم » بين الاردن واسرائيل ، لاجهاض امكانية اي حضور سياسي فلسطيني مستقل ومتميز في الضفة الغربية. وينسجم هذا التصور مرة اخرى ، مع الطرح الاردني الذي جرى شرحه كثيرا من المسؤولين الاردنيين ، والقائل ان موضوع الانسحاب الاسرائيلي هو الاهم، وان مسألة التمثيل السياسي للفلسطينيين يجب أن يجري بحثها في مرحلة لاحقة، عن طريق اجراء استفتاء للفلسطينيين يقررون فيه نوعية الحكم الذي يريدون . فقد قال بهجت التلهوني في مقابلة صحفية له مع مجلة الديار اللبنانية ، بعد انتهاء المرحلة الاولى من اجتماعات مؤتمر جنيف : « لا اعتقد ان موضوع تمثيل الفلسطينيين في هذه المرحلة بالذات يستوجب كل هذه المناقشات . فالمسألة ببساطة ان هناك ارضا شرد شعبها عنها وان البحث في كيف تدار شؤون هذا الشعب بعد ان يعود الى وطنه امر يستلزم بصورة اولية وبديهية ان تعود هذه الارض اولا الى شعبها ومن ثم يصار الى تقرير نوع الحكم الملائم . واكد ان تحرير الارض يجب أن يسبق موضوع البحث في الحكم » (الدستور ١٩٧٣/١٢/٢٥) .

وتأخذ خطورة الدعوة الاردنية « لفك ارتباط » القوات الاردنية ــ الاسرائيلية على الجبهة الشرقية ، من عدم اعتراض اي طرف مشارك في مؤتمر جنيف لهذه الدعوة ، ومن ترحيب ييجال آلون نائب رئيسة الحكومة الاسرائيلية بهذه الفكرة . واذا كان لنا أن نتصور ان عدم اعتراض ، بل وترحيب ، كل من الوفدين الاسرائيلي والاميركي لدى مؤتمر جنيف بهذه الفكرة ، نابع بالاساس من اعتراض الحكومتين الاسرائيلية والاميركية على اية امكانية لان تجري التسوية بما لا يخدم المصالح السياسية للنظام الاردني ، فان لنا ان نتصور ان الوفد المصري لم يكن له ان يعترض منطقيا على فكرة الدعوة « لفك ارتباط » القوات الاردنية ــ الاسرائيلية، وهو الذي يطالب بفك القوات المصرية الاسرائيلية على جبهة قناة السويس . اما الوفد الاخر من وفود مؤتمر جنيف فهو الوفد السوفياتي، الذي لا يمكن ان يكون داعيا لفك القوات على جبهة واحدة وضد فكها على جبهة اخرى ، انسجاما ، ليس مع العرف الدبلوماسي فحسب ، وانما مع دعوته القائمة منذ اكثر من ست سنوات، والمطالبة بانسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة .

ع٠ ع٠